State of Palestine
Anti-Corruption Commission
(PACC)
Jerusalem - Ramallah

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة فلسطين
هيئة مكافحة الفساد
القدس – رام الله

دور الجمعيات الخيرية في مكافحة الفساد

أ. فهمي الشلالده / اتحاد الجمعيات الخيرية

ورقة عمل مقدمة في الورشة التدريبية بعنوان "دور وزارة الشؤون الاجتماعية وشركائها في مكافحة الفساد"

عقدت الورشة في رام الله / فلسطين

بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٧

دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفساد

وللولوج في موضوع مكافحة الفساد لابد لنا من ان نتعرف على معنى الفساد وماهيته.

الفساد :- لغة :- ضد الصلاح و الفساد يعني البطلان فيقال فسد الشيء أي بطل كما يأتي التعبير على معان عده بحسب الموقع فيأتي بمعنى (القحط و الجدب)، كما ورد في الآية الكريمة " ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون " (سورة الروم) ، كما يأتي بمعني (الطغيان و التجبر) كما في قوله تعالى "الذين لا يريدون علوا في الارض ولا فسادا ....." (سورة القصص) ، أو بمعنى (العصيان لطاعة الله) "إنما جزاء الذين يحاربون الله و رسوله و يسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم و أرجلهم من خلاف او ينفوا من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم عذاب عظيم....." (سورة المائدة)، و هنا نرى في الآية الكريمة تشديد القرآن الكريم على تحريم الفساد على نحو كلي و إن لمرتكبيه الخزي في الحياة الدنيا و العذاب الشديد في الآخرة .

أما عن الفساد اصطلاحا :- فغالبا ما يعني إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص .

و يحدث الفساد عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة و ذلك بتعيين الأقارب ضمن منطق المحسوبية أو الفئوية أو سرقة أموال الدولة أو المؤسسة مباشرة.

و للفساد أشكال متعددة منها :

١- الفساد السياسي :- و يتعلق بمجمل الانحرافات المالية و مخالفات القواعد و الأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي في المؤسسات السياسية في الدولة و تتمثل مظاهر الفساد السياسي في الحكم الشمولي الفاسد و فقدان الديمقراطية و فقدان المشاركة و فساد الحكام و سيطرة نظم الحكم على الاقتصاد و تفشي المحسوبية .

٢- الفساد المالي :-و يتمثل بمجمل الانحرافات المالية و مخالفة القواعد و الاحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري و المالي في الدولة و مؤسساتها و مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة

المالية كالجهاز المركزي للرقابة المختص بفحص و مراقبة حسابات و أموال الحكومة و الهيئات و المؤسسات العامة و الشركات، و يمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في: الرشاوى و الاختلاس و التهرب الضريبي و تخصيص الأراضي و المحاباة و المحسوبية في التعيينات الوظيفية.

٣- الفساد الإداري:- و يتعلق بمظاهر الفساد و الانحرافات الإدارية و الوظيفية أو التنظيمية و تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات و القوانين و الضوابط و منظومة القيم الفردية التي لا ترقى للإصلاح و سد الفراغ لتطوير التشريعات و القوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار و المشرعين لمراجعتها و تحديثها باستمرار.

و هنا تتمثل مظاهر الفساد الإداري في : عدم احترام أوقات و مواعيد العمل في الحضور و الانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف و استقبال الزوار، و الامتناع عن أداء العمل أو التراخي و التكاسل و عدم تحمل المسؤولية و إفشاء أسرار الوظيفة و الخروج عن العمل الجماعي .

و الواقع أن مظاهر الفساد الإداري متعددة و متداخلة و غالبا ما يكون انتشار أحدها سببا مساعدا على انتشار بعض المظاهر الأخرى.

٤- الفساد الأخلاقي:- و المتمثل بمجمل الانحرافات الأخلاقية و السلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي و تصرفاته.كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل أو أن يجمع بين الوظيفة و أعمال أخرى خارجية دون إذن إدارته، أو أن يستغل السلطة لتحقيق مآرب شخصية له على حساب المصلحة العامة أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يسمى (المحاباة الشخصية) دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة و الجدارة .

- أسباب الفساد و انعكاساته:-

للفساد أسباب و انعكاسات عديدة يمكن ملاحظتها سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا، على أن هذا لا يعني أن الفساد مقتصر على وجود هذه العوامل الثلاث و لكن لأغراض البحث العلمي و

لأهمية هذه العوامل في بنية و تكوين المجتمع يمكن رصد هذه الأسباب.

ففيما يتعلق بالجوانب و الأسباب السياسية الملازمة لظاهرة الفساد، يمكن القول أن عوامل مختلفة تقف وراء شيوع هذه الظاهرة تتناغم في شدتها و درجتها طرديا مع تنامي ظاهرة الفساد منها عدم وجود نظام سياسي فعال يستند إلى مبدأ فصل السلطات و توزيعها بشكل أنسب أي غياب دولة المؤسسات السياسية و القانونية و الدستورية و عند هذا المستوى تظهر حالة غياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد في ظل غياب دولة المؤسسات و سلطة القانون و التشريعات تحت وطأة التهديد بالقتل و الاختطاف و التهميش و الإقصاء الوظيفي. و هناك عامل آخر يتعلق بمدى ضعف الممارسة الديمقراطية و حرية المشاركة الذي يمكن أن يسهم في تفشي ظاهرة الفساد الإداري و المالي ذلك أن شيوع حالة الاستبداد السياسي و الدكتاتورية في العديد من البلدان يسهم بشكل مباشر في تنامي هذه الظاهرة و عندها يفتقد النظام السياسي أو المؤسسة السياسية شرعيتها في السلطة و تصبح قراراتها متسلطة بعيدة عن الشفافية، فضلا عن حرية نشاط مؤسسات المجتمع المدني.

كما يمكن لظاهرة الفساد أن تأخذ مداها و تبلغ مستوياتها في ظل عدم استقلالية القضاء و هو أمر مرتبط أيضا بمبدأ الفصل بين السلطات إذ يلاحظ في معظم البلدان المتقدمة و الديمقراطية استقلالية القضاء عن عمل و أداء النظام السياسي و هو ما يعطي أبعادا أوسع فعالية للحكومة أو النظام السياسي تتمثل بالحكم الصالح و الرشيد، فاستقلالية القضاء مبدأ ضروري و هام يستمد أهميته من وجود سلطة قضائية مستقلة نزيهة تمارس عملها بشكل عادل و تمتلك سلطة رادعة تمارسها على عموم المجتمع دون تمييز. و هنا فإن السلطة الرادعة هذه تعتبر من أهم مقومات عمل السلطة القضائية لتأخذ دورها في إشاعة العدل و المساواة بين أفراد المجتمع.

هناك عامل آخر يمكن أن يسهم في تفشي ظاهرة الفساد متمثل بقلة الوعي (الوعي السياسي) و عدم معرفة الآليات و النظم الإدارية التي تتم من خلالها ممارسة السلطة. و هو أمر يتعلق بعامل الخبرة و الكفاءة لإدارة شؤون الدولة.

يضاف إلى تلك العوامل و الأسباب السياسية المتعلقة بظاهرة الفساد عوامل أخرى اقتصادية منها : غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة ذلك أن أغلب العمليات الاقتصادية هي عبارة عن صفقات تجارية مشبوهة أو ناتجة عن عمليات سمسرة يحتل الفساد المالي فيها حيزا واسعا، و هو ما سينعكس بصورة أو بأخرى على مستوى و بنية الاقتصاد الوطني، إذ ستؤثر هذه العمليات على مدى سير عملية تنفيذ المشاريع و بالتالي على عملية الإنتاج. من جهة أخرى، ان مستوى الجهل و التخلف و البطالة يشكل عامل حاسم في تفشي ظاهرة الفساد ذلك أن قلة الوعي الحضاري ظلت ملازمة أو ملتزمة بالرشوة. كما ان ضعف الأجور و الرواتب تتناسب طرديا مع ازدياد ظاهرة الفساد.

و من خلال هذه العوامل و الأسباب الاقتصادية المباشرة و غير المباشرة لظاهرة الفساد، يمكن رصد بعض الآثار الاقتصادية المتعلقة بتلك الظاهرة عموما منها:-

١- يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة و ذلك بسبب الرشاوى و التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار و تسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها.

٢- للفساد أثر مباشر في حجم و نوعية موارد الاستثمار الأجنبي، ففي الوقت الذي تسعى فيه البلدان النامية إلى استقطاب موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات و التكنولوجيا، فقد أثبتت الدراسات أن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية و قد يعطلها مما يمكن أن يسهم في تدني إنتاجية الضرائب و بالتالي تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم و الصحة.

٣- يرتبط الفساد بتردي حالة توزيع الدخل و الثروة، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع و في النظام السياسي، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام بالإضافة إلى قدرتهم على مراكمة الأصول بصفة مستمرة مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة و بقية أفراد المجتمع.

كما يمكن لظاهرة الفساد أن تنمو و تتزايد بفعل عوامل اجتماعية ضاربة في بنية و تكوين المجتمعات البشرية و نسق القيم السائدة، إذ تلعب العادات و التقاليد الاجتماعية و سريانها دورا في نمو هذه الظاهرة أو اقتلاعها من جذورها و هذه العادات و التقاليد مرتبطة أيضا بالعلاقات القبلية السائدة في المجتمع كما أن التنظيم الإداري و المؤسسي له دور بارز في تقويم ظاهرة الفساد من خلال العمل على تفعيل النظام الإداري و وضع ضوابط مناسبة لعمل هذا النظام و تقوية الإطار المؤسسي المرتبط بخلق تعاون و تفاعل إيجابي بين الفرد و المجتمع و الفرد و الدولة استنادا إلى علاقة جدلية تربط بينهما على أساس إيجابي بناء يسهم في تنمية و خدمة المجتمع.

و هناك عامل آخر لا يقل أهمية عن العوامل السابقة يتمثل في غياب الثقة في تطبيق المثل الإنسانية.

و بعد ان اطلعنا على قدر مما يعنيه الفساد و ما ينتج عنه من دمار على كافة المستويات و الذي إن استشرى في بلد لن يكتب لها النماء و لا حتى البقاء.
و هنا ياتي عنوان هذه الورشة **"دور منظمات العمل الاهلي في مكافحة الفساد"**
و للتعريف بالمنظمات الاهلية : فهي مجموعة من المواطنين/المواطنات الفلسطينية استشعرت بأن عليها واجب وطني ديني أخلاقي بالمساهمة في خدمة و بناء الوطن الفلسطيني و مواطنيه و تحمل المسؤولية التكاملية مع السلطة الوطنية الفلسطينية تطوعا (هذا بعد نشوء السلطة) و كثيرا ما نشأت هذه المنظمات لتغطي احتياجات نكبة من نكبات الشعب الفلسطيني من قبل الاحتلال (قبل قدوم السلطة) و من ثم سجلت هذه الجماعات ضمن جمعيات أو منظمات بموجب قانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ "قانون الجمعيات و الهيئات المحلية" حيث تبنت أهدافا متعددة شملت كافة مناحي الحياة الفلسطينية و لعل من نافلة القول أن أؤكد بأن الجمعيات الخيرية و المنظمات الأهلية الفلسطينية في فلسطين لعبت دورا هاما و مميزا طوال تاريخها الممتد منذ بداية هذا القرن في سد

الكثير من احتياجات مجتمعنا الفلسطيني، و لقد برز هذا الدور و تجلى واضحا خلال فترة الاحتلال البغيض، حيث أخذت هذه الجمعيات و المنظمات مع القوى الوطنية على عاتقها أن تقوم بدور السلطة الوطنية في غيابها.

و هكذا كان إذ تعددت حقول و مناحي العمل لهذه المؤسسات حتى شمل المجالات الاجتماعية و الصحية و التعليمية من خلال سياسة وطنية واعية و مدركة لحجم و أشكال التحدي الحضاري للمحتل آخذة بعين الاعتبار أنها تقوم بالتحضير لمؤسسات دولة فلسطينية مستقلة .

إن هذه الجمعيات و المنظمات الأهلية التي قامت بهذا الدور على الصعيد السياسي و التنموي للمجتمع الفلسطيني داخل الوطن و التي لا أجانب الحقيقة إن قلت بأن معظمها كان على اتصال بقيادة و مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بل ويعتبر نفسه مؤسسه من مؤسساتها لا يزال ينتظرها دور اهم واكثر تمايزا في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية ألا و هو الإسهام في بناء دولة فلسطينية مستقلة و عاصمتها القدس الشريف دولة ترعى مجتمعا فلسطينيا ديمقراطيا ينعم بالحرية و العدالة و المساواة و انتهاج الديمقراطية ، دولة تتبوأ المكان اللائق بالشعب الفلسطيني بين الدول دولة خالية من الفساد .

و هذا لا يأتي لهذه الجمعيات و المنظمات إلا من خلال تشريع يضع نصب عينيه مبدأ التعاون و التكامل بين العمل الأهلي المؤطر و المنظم و العمل الرسمي، تشريع يؤمن بأن المبادرات الأهلية في المجتمع الفلسطيني حجر الزاوية في أي تنمية حقيقية.

إذ أن دعم قدرات المنظمات الأهلية و تنسيق جهودها من أجل زيادة مشاركتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في أي دولة يعني دون شك تدعيم للديمقراطية، حقوق الإنسان، الحقوق المدنية، العدالة الاجتماعية، و ضمان استمرار التنمية الاقتصادية و البشرية في المجتمع .

كما لا يمكن لأي مجتمع أن ينمو و ينتعش دون تعاون متبادل بين قطاعات المجتمع الثلاث : الحكومة ، القطاع الخاص ، القطاع غير هادف للربح.

و عليه وحيث ان المنظمات الاهلية ((والتي هي جزء من المجتمع المدني)) هي ركن رئيسي في مكونات أي مجتمع و حيث ان من اهم وسائلها لتحقيق أهدافها : الشفافية، الديمقراطية، النزاهة، المسائلة و محاربة الفساد و كشفه.

فإنها تؤكد على ضرورة تكامل العمل على كافة المستويات و بناء شراكة حقيقية بين مختلف المكونات المجتمعية لمكافحة ظاهرة الفساد وصولا لاستئصال هذه الظاهرة المرتبطة بشكل مباشر و وثيق بالاحتلال الاسرائيلي الذي يسعى بشتى الطرق لضرب النسيج المجتمعي للشعب الفلسطيني وضرب القيم و المفاهيم الأصلية التي ترسخت عبر سنوات طويلة من العمل المتواصل وتؤكد على أهمية العمل بالشراكة و التعاون المشترك مع الحكومة لخلق فهم مجتمعي مبني على رؤية موحدة للعمل لمواجهة هذه الظاهرة و الحد منها.

و هنا لا بد من التنسيق و التلاقي ما بين منظمات العمل الأهلي و الرسمي لممارسة دورهم المشترك في الرقابة و التصويب و التوعية المستمرة لكبح جماح آفة الفساد حيث ان مسؤولية مكافحة الفساد هي مسؤولية مجتمعية مشتركة.

و هنا لابد أن أشير إلى اهمية انعقاد مثل هذه الورش في إطار الجهود التي تبذلها هيئة مكافحة الفساد مع المنظمات الأهلية ووزارتي الشئون الاجتماعية والداخلية وأهمية تعزيز التعاون المشترك على قاعدة التعاون الوثيق والبناء وتوسيع التنسيق بين مختلف الأطراف لمكافحة الفساد والوصول الى مفهوم الحكم الصالح.

وعليه لا بد من تحديد ثلاثة مرتكزات للعمل :

١) المرتكز الوطني الجامع والمنطلق من البعد الوطني والتاريخي لعمل المنظمات الاهلية في غياب السلطة الوطنية .
٢) التنموي وهو المساهمه الفاعلة من قبل المؤسسات الاهلية في بلورة سياسات تنموية .
٣) المحور القانوني وهو التحول للمجتمع الديمقراطي الذي يحكمه اسس الحكم الصالح والبناء المؤسسي واستغلالية عمل المؤسسات الاهلية المكفولة بالقانون .

وهنا ولكوني رئيسا للاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية والاتحاد عضوا في لجنة تنسيق العمل الاهلي اطرح استعدادنا لتحمل المسئولية بالشراكة والعمل مع هيئة مكافحة الفساد لتعزيز البيئة المجتمعية لمحاربة الفساد .

كما واعلن بأن الاتحاد العام يرغب بتوقيع اتفاقية مع هيئة مكافحة الفساد على غرار ما تم بين الهيئة ومؤسسات أهلية أخرى .

هذا مع الاحترام